نموذج مقترح لتدعيم مشروعات ريادة الأعمال في مصر

A Proposed Model To Support Entrepreneurship Projects In Egypt

إعداد/

أ.د/ زينهم مشحوت سيد احمد خواجه

أستاذ التخطيط الاجتماعي

كلية الخدمة الاجتماعية

جامعة حلوان

٢٠٢٢م

ملخص

في ضوء ما تنادي به الدولة من تحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠، أصبح هناك حاجة ملحة من اجل التوصل لريادة الاعمال التي تحقق التنمية بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وذلك لتحقيق الرفاه الاجتماعي لأفراد المجتمع وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتحقيق التنمية البيئية والعمرانية في المجتمع، وذلك من خلال تلبية الاحتياجات الإنسانية التي تسهم في تحقيق الرفاهية الاجتماعية، وتحسين المستوي المعيشي للافراد المجتمع.

حيث تمثل الحاجات الأساسية التي تسعي الدولة في توفيرها مثل الصحة والتغذية والتعليم والبيئة النظيفة الركائز التي تساهم في إحداث التنمية المستدامة بما يتوافق مع جهود الدولة المبذولة من اجل تحسين نوعية حياة أفراد المجتمع ككل، ويظهر ذلك جلياً من خلال التنمية الاقتصادية التي تسعي الدولة لتحقيقها من خلال ماتناشدة منتحقيق التنمية المستدامة والاعتماد علي تطبيق ريادة الاعمال لتحقيق أهداف المجتمع .

الكلمات المفتاحية : التدعيم – ريادة الاعمال – نموذج مقترح

Summary

In light of what the state calls for achieving sustainable development goals and Egypt's Vision 2030, there has become an urgent need for entrepreneurship that achieves development in its social, economic and environmental dimensions in order to achieve the social welfare of members of society, promote sustainable economic growth and achieve environmental and urban development in society, by By meeting human needs that contribute to achieving social well-being and improving the standard of living of community members.

Where the basic needs that the state seeks to provide, such as health, nutrition, education, and a clean environment are the pillars that contribute to bringing about sustainable development in line with the efforts of the state to improve the quality of life of members of society as a whole, and this is evident through the economic development that the state seeks to achieve through An appeal to achieve sustainable development and rely on the application of entrepreneurship to achieve community goals.

Keywords: strengthening - entrepreneurship - suggested model

إطلالة عامة:

تعد التنمية الإنسانية المستدامة نقلة نوعية وحضارية لتحقيق التنمية بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وذلك لتحقيق الرفاه الاجتماعي لأفراد المجتمع وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتحقيق التنمية البيئية والعمرانية في المجتمع، ويتطلب ذلك إشباع الحاجات الإنسانية ومواجهة المشكلات المجتمعية، وتحسين نوعية الحياة التي يحياها الأفراد وتمكينهم سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وصحياً.

فضمان إشباع الحاجات الأساسية كالصحة الجيدة والتعليم المناسب والمسكن اللائق والتغذية الصحية والتدريب والتعليم المستمر والتأهيل والتوظيف يمثل ركائز لإعادة صياغة مفهوم التنمية التقليدي وربطها بحقوق الإنسان لتصبح التنمية الإنسانية المستدامة كمفهوم جديد لتحقيق كافة الحقوق الإنسانية، لتحسين مستوى معيشة المواطنين وتهيئة الفرص المستدامة للتنمية في إطار المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في المجتمع.

وتمثل رؤية مصر ٢٠٣٠ إستراتيجية تنموية شاملة تتبنى إصلاحات تنموية شاملة لكافة مجالات الحياة للوصول إلى مجتمع تسوده العدالة الاجتماعية والرفاه الاجتماعي لكافة أفراده.

وتمثل المشكلات الاقتصادية والفقر والبطالة تحديات راهنة للمجتمع المصري مما أدى إلى زيادة اهتمام القيادة السياسية وصانعي السياسات بالدور الفاعل لريادة الأعمال في تحقيق النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي لأفراد المجتمع. وتم ترجمة هذا الاهتمام إلى مبادرات رئاسية ورؤى استشرافية وشراكات حكومية مع شركاء التنمية – المواطنين، القطاع الخاص، المجتمع المدني.

وعلى ذلك فريادة الأعمال تعد الركيزة الأساسية والمحفز الرئيس لتحقيق التنمية الإنسانية المستدامة، والتي تتطلب تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لجميع أفراد المجتمع في إطار ترشيد استخدام الموارد الطبيعية باستدامة فعالة قادرة على تلبية حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية، وذلك من خلال استثمار مستدام لرأس المال البشري للأفراد من خلال تنمية مهاراتهم الشخصية وقدراتهم المعرفية وخبراتهم العلمية وقيمهم المجتمعية وسلوكياتهم الإنسانية.

أولاً: ريادة الأعمال في إطار إستراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠":

تندرج ريادة الأعمال والمشروعات الريادية في إطار إستراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠" في سياسات التنمية الاقتصادية التي تشمل سياسات مالية وسياسات نقدية وسياسات استثمارية وسياسات تشغيل ودعم انتقال القطاع غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي، **وذلك كما يلي** (رؤية مصر ٢٠٣٠، ص ٣٥-٣٨):

(١) السياسات النقدية:

- تحقيق الانضباط المالي.
- زيادة الإيرادات.

- تغيير أولويات الإنفاق.
- إصلاح منظومة الدعم.
- احتواء فاتورة الأجور.
- تحديد سقف الائتمان.
- تحديد طبيعة الاستدانة التنموية.

(٢) السياسات النقدية:

- **الحفاظ على استقرار الأسعار وخفض معدلات التضخم:** تولي السياسة النقدية أولوية لاحتواء الضغوط التضخمية كأداة هامة الاستقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، كما تستهدف السياسات النقدية تحقيق التوازن بين اعتبارات استقرار الأسعار والنمو الاحتوائي، والتوازن بين احتواء الضغوط التضخمية والحفاظ على القدرة التنافسية للصادرات وزيادة الطلب الخارجي.
- **مراعاة أثر سياسات كبح التضخم على المجموعات الاجتماعية الاقتصادية المختلفة:** لتجنب الآثار السلبية لرفع أسعار الفائدة على المجموعات الأكثر تضرراُ دون غيرهم مثل: النساء الذين يعانون بالحلي من ندرة في الأصول، وكذلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- **زيادة فعالية الوساطة المالية وتحقيق التضمين المالي:** من خلال زيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص وتوفير التمويل الدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الصيرفة الريفية، على سبيل المثال.

(٣) سياسات التشغيل:

تتضمن السياسات التي تستهدف زيادة الطلب على العمل وتطوير المعروض من العمل وتحقيق التوازن بين الطلبة والعرض من خلال سياسات سوق العمل الفعالة:

- **سياسات الأجل القصير:**

- **برامج الأشغال العامة:** التي يقوم بتنفيذها الصندوق الاجتماعي للتنمية بالتعاون مع البنك الدولي وعدد من المؤسسات المانحة في محافظات الجمهورية، حيث توفر هذه المشروعات فرص العمل خاصة للعمالة غير الماهرة من الشباب في مجال التشييد والبنا.
- **سياسات سوق العمل الفعالة:** تتولى وزارة القوى العاملة بالتعاون مع منظمة العمل الدولية صياغة برنامج لسياسات سوق العمل الفعالة والتي ترتبط بالتعليم والتدريب والتأهيل وتشجيع ريادة الأعمال وتأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة بهدف توفير مزيد من فرص العمل وتضييق الفجوة بين عرض العمل والطلب عليه.

- **سياسات الأجل القصير:**

سياسات الأجل الطويل تستهدف سياسات الأجل الطويل إجراء إصلاحات هيكلية من شأنها أن تؤثر بشكل ايجابي على سوق العمل وتعمل على:

- **رفع معدلات نمو النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص**، وتشجيع الروابط بين الشركات الكبيرة من جهة والمشروعات المتوسطة والصغيرة من جهة أخرى.
- **إصلاح منظومة التعليم والتدريب** على النحو الذي يؤدي إلى رفع معدل إنتاجية العمالة ومعالجة التفاوتات بين الأجور في الحكومة والقطاع العام والخاص وتعزيز المرونة داخل سوق العمل ودعم العمل اللائق من خلال برنامج العمل اللائق الذي تتبناه وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري مع منظمة العمل الدولية، ويبدأ تنفيذه منذ بداية عام ٢٠١٦.
- **سياسات دعم سياسات الاقتصاد الكلي** التي تساعد على توفير فرص عمل لتوظيف الشباب خاصة في القطاع الخاص.
- **التركيز على توفير فرص عمل في قطاع الخدمات لذوي المهارات العالية** حيث أن سهولة الحصول على التعليم بين هذا الجيل من الشباب أدت إلى زيادة الطلب على الوظائف المهنية.
- **تعزيز الإرشاد المهني وخدمات التوظيف العامة** للمساعدة في توجيه الشباب نحو المهن الفنية التي تتطلب عمالة بشكل أكبر خاصة في قطاع التجميع والإلكترونيات وتجهيز تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات، وتجهيز المنتجات الزراعية، والخشب وصناعة الأثاث.
- **مراجعة قانون العمل والتأمينات الاجتماعية** بما يحقق التوازن بين العمال وأصحاب الأعمال.

(٤) **سياسات الاستثمار:**

- **استكمال إصلاح البيئة التشريعية** بحيث تصبح أقل تعقيدا وأكثر شفافية وفعالية وتوفر مناخ جاذب للاستثمار.
- **تبسيط إجراءات ممارسة الأعمال** من خلال التوسع في نظام الشباك الواحد في إطار قانون الاستثمار رقم ١٧ لسنة ٢٠١٥.
- **استمرار جهود تسوية المنازعات** في وقت قصير.
- **إعادة هيكلة النظام الإداري بالدولة** من خلال إعادة تدريب كوادر الوحدات الإدارية وتبسيط الإجراءات الحكومية وتسهيل تعامل النظام الإداري مع المواطنين.
- **تشجيع المزيد من الاستثمارات الأجنبية والمحلية** في القطاعات الخدمية والصناعية المزدهرة.
- **التوسع في نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص PPP** الذي يهدف إلى تحسين نوعية الخدمات المتاحة في الدولة وتقليل العبء المالي على عاتق الحكومة، والعمل على خلق سوق محلي للتمويل طويل الأجل.

(٥) **سياسات تدعم الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي للاقتصاد الرسمي:**

بهدف تمكين صغار المستثمرين من المشاركة في الاقتصاد من خلال دمج القطاع غير الرسمي وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة على المشاركة في الاقتصاد من خلال الحوافز الإيجابية على النحو التالي:

- **تبني سياسات كلية وقطاعية داعمة للتشغيل** من خلال توفير المزيد من فرص العمل بالقطاع الرسمي وتحقيق المزيد من تكافؤ الفرص في العمل خاصة للفقراء والعمل على تعزيز النمو الاحتوائي. والتركيز على القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة، وثيقة العمالة، والتي لديها تأثير مضاعف وروابط أمامية وخلفية بالاقتصاد المحلي، علاوة على تعزيز سلاسل القيمة المضافة.
- **توفير بيئة عمل مواتية لإقامة المشروعات** مثل تيسير إجراءات التسجيل والترخيص وخفض تكلفتها لمساعدة المشروعات على الاندماج في القطاع الرسمي.
- **توفير برامج التنمية المهارات وتيسير الحصول على الائتمان** من خلال توفير القروض متناهية الصغر للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لتوفير فرص العمل وزيادة الدخول.
- **تطوير برامج التمكين المرأة** والتوسع في توفير خدمات الرعاية الصحية للمرأة والطفل بالقطاع غير الرسمي من أجل تحقيق المساواة ومحاربة التمييز ضد المرأة. ومحاولة التوسع في تغطية الضمان الاجتماعي عن طريق توفير الرعاية الصحية والتعليم مما يساهم في تحسين الحالة الصحية للعاملين، ومن ثم إنتاجيتهم.

ثانياً: التحديات التي تواجه مشروعات ريادة الأعمال في مصر:

١. ضعف ثقافة ريادة الأعمال لدى الشباب.
٢. ضعف ثقافة العمل الحر لدى الشباب.
٣. رفض الثقافة المجتمعية لمشروعات ريادة الأعمال النسائية.
٤. الخوف من المخاطر التجارية لدى أفراد المجتمع.
٥. الخوف من فقدان الاستثمار بأكمله في مشروعات ريادة الأعمال.
٦. التهوين أو التهويل في حساب درجة المخاطرة في المشروعات الريادية.
٧. رغبة أصحاب المشروعات في الثراء السريع، وعدم القدرة على مواجهة التحديات.
٨. ضعف السمات الريادية لدى الشباب.
٩. ضعف توافر الهياكل الإدارية والتنظيمية الداعمة لمشروعات ريادة الأعمال.
١٠. الاعتماد علي التوظيف والخوف من المخاطرة التجارية
١١. افتقاد رواد الأعمال إلى الخبرات الكافية المتعلقة بالجوانب الفنية لمشروعاتهم الريادية.
١٢. غياب التعليم الريادي في مختلف التخصصات وضعف الدعم الجامعي لريادة الأعمال.

ثالثاً: نموذج مقترح لتدعيم مشروعات ريادة الأعمال في مصر

ومن خلال التحليل السابق تبرز الحاجة الماسة لضرورة التوصل إلى نموذج مقترح لتدعيم مشروعات ريادة الأعمال، وذلك باستخدام الوصف الكيفي والكمي المنظم المرتبط بمشروعات ريادة الأعمال، وثقافة ريادة الأعمال، وريادة الأعمال الاجتماعية. **وذلك كما يلي:**

(١) التعريف بالنموذج المقترح:

يعتبر هذا النموذج مقترح لتدعيم مشروعات ريادة الأعمال، ويهدف علمياً إلى تزويد المخططين الاجتماعيين وصانعي السياسات ومتخذي القرارات بمؤشرات تخطيطية تساهم في تدعيم مشروعات ريادة الأعمال، وتنمية ثقافة ريادة الأعمال، وتنمية ريادة الأعمال الاجتماعية. كما يهدف عملياً إلى تصميم مشروعات ريادية في إطار من الإبداع والابتكار المستدام.

(٢) الفكرة الفلسفية للنموذج المقترح:

تتبع الفكرة الفلسفية للنموذج في أن ريادة الأعمال تعد الركيزة الأساسية في تحقيق التنمية الإنسانية المستدامة بكافة أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والبيئية والعمرانية، كما تستهدف ريادة الأعمال مواجهة مشكلة البطالة وتوفير فرص عمل والتخفيف من حدة الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاه الاجتماعي وتنمية الإبداع والابتكار المستدام.

(٣) أساسيات النموذج المقترح:

- الأسس النظرية للدراسة ومنطلقاتها النظرية.
- إستراتيجية التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠ ".
- الإستراتيجية الوطنية والخطة التنفيذية للمشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر وريادة الأعمال (٢٠١٨ – ٢٠٢٣).
- الإستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠٣٠.
- آليات التخطيط الاجتماعي (التنسيق، التشبيك، التحفيز، التدريب، التسويق، الرقمنة، بناء التحالف، بناء الشراكات، التخطيط التشاركي، بناء القدرات، الرصد والبحث، والمتابعة والتقويم).

(٤) منهجية إعداد النموذج المقترح:

اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي، عن طريق تناول التحليل لبعض الدراسات والبحوث العالمية والمحلية ذات الاهتمام بمشروعات ريادة الأعمال، وثقافة ريادة الأعمال، وريادة الأعمال الاجتماعية، وتوفير معلومات مرجعية عن حول القضايا موضع الدراسة، والاستفادة من هذه الدراسات والبحوث العالمية والمحلية في الطرح العلمي لقضية الدراسة. وكذلك المنهج الاستنباطي، الذي يعتمد على التفكير الاستنتاجي للوصول إلى استنتاجات منطقية متعلقة بموضوع الدراسة والتوصل إلى تفسيرات لها مرتبطة بتدعيم مشروعات ريادة الأعمال في مصر.

(٥) خطوات النموذج المقترح:

- **تحديد الأنساق المستهدفة:**

تمثلت الأنساق المستهدفة في النموذج المقترح في نسق الهدف لمشروعات ريادة الأعمال، **والمتمثلة في:**

- الشباب.
- الطلاب بالتعليم قبل الجامعي.
- الطلاب بالتعليم الجامعي.
- محدودي الدخل.
- رواد الأعمال.
- رائدات الأعمال النسائية.
- رجال الأعمال.
- الجهات المانحة.
- أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

- **تحديد أنساق العمل:**

تمثلت الأنساق المستهدفة في النموذج المقترح في الأجهزة والهيئات التي يتم من خلالها العمل على تخطيط وتنفيذ وتطوير مشروعات ريادة الأعمال، **والمتمثلة في:**

- رئاسة الجمهورية.
- رئاسة مجلس الوزراء.
- وزارة التعليم العالي.
- وزارة الشباب والرياضة.
- وزارة الصناعة.
- وزارة الإنتاج الحربي.
- وزارة القوى العاملة والهجرة.
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.
- القطاع الخاص.
- منظمات المجتمع المدني.
- جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

- **تحديد مجالات العمل:**

تمثلت مجالات العمل في النموذج المقترح في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والعمرانية التي يتم من خلالها العمل على تدعيم مشروعات ريادة الأعمال، والمتمثلة في:

- المشروعات الاقتصادية.
- المشروعات التنموية.
- العلوم والتكنولوجيا.
- حاضنات الأعمال.
- الحاضنات التكنولوجية.
- المشروعات الريادية الاجتماعية.
- مشروعات ريادة الأعمال الرقمية.

- **تحديد الاتجاهات العامة:**

تمثلت الاتجاهات العامة في النموذج المقترح في الأسس والقواعد والمبادئ المرتبطة بتدعيم مشروعات ريادة الأعمال، **والمتمثلة في:**

- تشجيع التفكير الإبداعي.
- تشجيع التفكير الابتكاري.
- تعزيز رأس المال البشري.
- تنمية رأس المال الفكري لرواد الأعمال.
- تنمية رأس المال الاجتماعي لأفراد المجتمع.
- بيئة داعمة للبحث العلمي والابتكار.
- توفير بيئة مناسبة لتنمية ثقافة ريادة الأعمال.
- الاهتمام بتدعيم مشروعات ريادة الأعمال الاجتماعية.
- تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص.
- تدعيم التعليم الريادي.
- تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الريادية.
- ضمان استدامة المشروعات الريادية.
- تعزيز القيادة الريادية في إدارة المشروعات.

- **تحديد مدخلات العمل:**

تمثلت مدخلات العمل في النموذج المقترح في الموارد والإمكانات اللازمة لتدعيم مشروعات ريادة الأعمال، **والمتمثلة في:**

- الموارد والمدخلات المادية.
- الموارد والمدخلات المالية.
- الموارد والمدخلات البشرية.

- الموارد والمدخلات التنظيمية.
- الموارد والمدخلات التكنولوجية.
- الموارد والمدخلات اللوجستية.

- **تحديد أساليب العمل:**

تمثلت أساليب العمل في النموذج المقترح في أسس ووسائل تدعيم مشروعات ريادة الأعمال، **والمتمثلة في:**

- **الأساليب العلاجية:** المرتبطة بمواجهة مشكلة البطالة ومشكلة الفقر وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي.
- **الأساليب الوقائية:** المرتبطة باتخاذ التدابير المناسبة لتوفير فرص العمل وتنمية ثقافة ريادة الأعمال، وتدعيم المشروعات الريادية الاجتماعية.
- **الأساليب التنموية:** المرتبطة بتحقيق التنمية الإنسانية المستدامة وتمكين الشباب ورواد الأعمال ورائدات الأعمال النسائية من تخطيط وتنفيذ وتطوير المشروعات الريادية.

- **تحديد الأهداف الإستراتيجية:**

تمثلت الأهداف الإستراتيجية بعيدة المدى في النموذج تدعيم مشروعات ريادة الأعمال، **والمتمثلة في:**

- توفير فرص عمل للشباب.
- تخفيف حدة الفقر في المجتمع.
- تنمية ثقافة ريادة الأعمال.
- تعزيز ريادة الأعمال النسائية.
- دعم المرأة الريفية في مشروعات ريادة الأعمال.
- دعم المشروعات الريادية الاجتماعية.
- زيادة القدرة التنافسية للمشروعات الريادية.
- توفير التمويل اللازم لتطوير مشروعات ريادة الأعمال.
- تطوير البرامج الدراسية لتدعيم التعليم الريادي.
- تفعيل دور حاضنات الأعمال في تدعيم مشروعات ريادة الأعمال.
- تطوير المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر.
- تفعيل دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في تدعيم مشروعات ريادة الأعمال الابتكارية.
- تنمية السمات الريادية لطلاب الجامعات.
- تنمية مهارات الطلاب في تنظيم المشروعات الريادية.
- استخدام المنصات الرقمية في دعم مشروعات ريادة الأعمال الاجتماعية.

- عقد الشراكات مع الجهات الداعمة لمشروعات ريادة الأعمال.
- توثيق النماذج الرائدة لشباب الأعمال في المشروعات الريادية.
- تشجيع الطلاب على تبني فكرة عمل مشروعات ريادية ابتكارية.
- تقييم مستوى مهارات الطلاب في تخطيط المشروعات الريادية.
- تفعيل حوكمة ريادة الأعمال للمشروعات التنموية.
- تفعيل دور مؤسسات تعليم الخدمة الاجتماعية في تنمية اتجاهات الطلاب نحو ريادة الأعمال الاجتماعية.

- **تحديد العائد المستهدف:**

تحديد العائد المستهدف من تطبيق النموذج المقترح والمتمثل في " تدعيم مشروعات ريادة الأعمال "، **وذلك كما يلي:**

- خفض معدلات البطالة.
- خفض معدلات الفقر في المجتمع.
- التمكين الاجتماعي والاقتصادي لرواد الأعمال.
- بناء قدرات رواد الأعمال.
- تنمية مهارات الشباب لمواكبة متطلبات سوق العمل.
- تنمية ثقافة العمل الحر لدى الشباب.
- تنمية السمات الريادية وتدعيم النية الريادية للسباب.
- تغيير نظرة الشباب في البحث عن فرص العمل.
- زيادة الاهتمام بالتعليم الفني والمهني.
- تحفيز الاستثمار في مشروعات ريادة الأعمال.
- توفير بيئة اقتصادية داعمة لجذب الاستثمارات في مشروعات ريادة الأعمال.
- إنشاء مراكز لتدريب رواد الأعمال على مهارات ريادة الأعمال.
- إصدار التشريعات والقوانين الداعمة لريادة الأعمال.
- تعزيز الإرشاد المهني وخدمات التوظيف العامة للشباب.
- تطوير السياسات المالية والنقدية والاستثمارية الداعمة لريادة الأعمال.
- تطوير سياسات دعم انتقال القطاع غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي.
- احتضان الأفكار ذات المردود الاقتصادي وتحويلها إلى شركات ناشئة.
- توفير الدعم الفني والمادي وتنمية القدرات الإدارية والابتكارية للشباب.

- **تحديد مصادر التحقق من التنفيذ:**

تمثلت مصادر التحقق من تنفيذ الأهداف الإستراتيجية بعيدة المدى في النموذج المقترح لتدعيم مشروعات ريادة الأعمال، **والمتمثلة في:**

- مبادرات رجال الأعمال.
- عدد المشروعات الريادية التي تم تنفيذها.
- عدد رواد الأعمال.
- عدد الشباب الذين تم إعدادهم في مشروع رواد ٢٠٣٠.
- عدد المستفيدات من برنامج التمكين الاقتصادي للمرأة.
- إجمالي التمويل المتاح للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.
- قاعدة بيانات المستفيدين من جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.
- الوثائق والسجلات العامة والتقارير.
- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- الدراسات والبحوث الميدانية.
- الزيارات الميدانية والجولات التفتيشية.
- التقارير الاقتصادية.
- تقارير التنمية البشرية.

وعلى ذلك تعد مشروعات ريادة الأعمال ترجمة عملية للأفكار الريادية والإبداعية والابتكارية لرواد الأعمال وذلك لإنشاء مشروعات اقتصادية تتسم بالإبداع وتتصف بالاستباقية وتواجه المخاطرة وتحقق التنافسية وتسعى للاستقلالية وتستهدف الشراكات الاستثمارية.

وفي ضوء ما تقدم فإن التخطيط الاجتماعي يعد المنهج العلمي والأداة الرئيسة لتحقيق الرفاه الاجتماعي والنمو الاقتصادي المستدام وذلك من خلال تدعيم مشروعات ريادة الأعمال لتتواكب مع الخطط الوطنية للتنمية الإنسانية المستدامة.